﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ۝١ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ۝٢ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ۝٣ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝٥ ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ ۝٦ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ ۝٧﴾ [الماعون: 1 - 7]

❁ مُناسبةُ السّورةِ لما قبلَها:

الانتقال من سردِ النِّعَمِ العَديدة إلى بيان صوَرِ الجحدِ الكَثيرة

لمّا عدَّدَ المَوْلى تعالى في السّورةِ السّابقةِ نِعَمَهُ العديدةَ على قُريشٍ الَّتي منها الإيلافُ والإطعامُ والأمنُ؛ ناسَبَ أنْ يذُمَّ في هذه السّورةِ المُكذِّبين بالدّين، والَّذين لا يُطعِمونَ المسكينَ، ويدعّونَ اليتيمَ والسّاهينَ عن الصَّلاة والمُرائينَ فيها[1]، فهو انتقالٌ من بيان النّعم الَّتي أولاها اللّه تعالى بعباده، إلى بيان كفران العباد بهذه النِّعم، عقيدةً في عبادة الأصنام غير المستحقين للعبادة، وسلوكًا في ترك إعانة المحتاجين والمساكين، وعدم اعتبارهم بأنَّه سبحانه أطعمهم من جوعٍ وآمنهم من خوف.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يَدُعُّ﴾: (دعّ) أصلٌ واحدٌ مُنقاسٌ مُطرّدٌ، وهو يدلُّ على حركةٍ ودفعٍ واضطِراب[2]، ودَعَعتُهُ أدُعُّهُ دَعًّا: دفعْتُهُ، ودَعْدَعْتُ الشّيءَ: ملأْتُهُ[3]، ودَعَّهُ دفعَهُ في جَفوةٍ، والمُرادُ بهِ في الآيةِ: الدّفعُ العَنيفُ بشِدّةٍ وجَفاء.

2) ﴿يَحُضُّ﴾: يدلُّ الحَضُّ على البعثِ على الشَّيء، حَضَضتُهُ على كذا حرَّضتُهُ[4]، وحَضَّهُ على الأمرِ حَضًّا من بابِ (قَتَلَ): حمَلَهُ عليهِ،

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 361، ومجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 2026.
(2) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (دعّ).
(3) الجوهريّ، الصّحاح: (دعّ).
(4) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (حضّ).

والتَّحضيضُ منه لكنّهُ شُدِّدَ مُبالغةً[1]، والمرادُ بهِ في الآية: عدمُ الحَمْلِ على إطعامِ المِسكينِ والحثِّ والتَّحريضِ عليهِ، ومن بابِ الأَوْلى أنَّه لا يُعِدُّ الطَّعامَ لهُ[2].

3) ﴿فَوَيْلٌ﴾: الويلُ: حُلولُ الشَّرّ، والوَيلةُ: الفَضيحةُ والبَليّة[3]، قالَ الأصمعيُّ: (ويلٌ) قبحٌ، وقد يُستعمَلُ على التَّحسُّرِ، و(وَيس) استصغارٌ، و(وَيحٌ) ترحُّمٌ، ومَن قالَ: إنّ ويْلًا وادٍ في جهنّم فإنّه لم يُرِدْ أنّ (وَيلًا) في اللُّغة هو موضوعٌ لهذا، وإنّما أرادَ مَن قال الله تعالى ذلك فيهِ فقد استحقَّ مقرًّا من النّار، وثبتَ ذلك له[4]، وويلٌ: كلمةٌ مثلُ ويْح، إلّا أنّها كلمةُ عَذابٍ، وتقولُ: ويلٌ لزيدٍ، وويلًا لزيدٍ، فالنّصبُ على إضمارِ الفِعل، والرّفعُ على الابتداءِ، هذا إذا لم تُضفْه، فأمّا إذا أضفتَ فليس إلّا النّصبُ، لأنّك لو رفعتَهُ لم يكُن له خبرٌ[5]، والتَّحقيقُ أنّ الكلمةَ تُستعمَلُ في مَقام إنشاءِ ذمٍّ شديدٍ وقدحٍ أكيدٍ أوْ دُعاءٍ على ضرَرٍ وشَرٍّ، وهذا هو الأغلبُ في استعمالِها، والمرادُ بها في الآية: الوَعيدُ والتّهديدُ الدّالُّ على البليّةِ والهَلاك[6].

4) ﴿سَاهُونَ﴾: السّهْوُ: يدلُّ على الغَفلةِ والسُّكون، يقالُ: سَهَوتُ في الصَّلاة[7]، وسَها عنِ الشَّيءِ يَسهو سَهْوًا[8]، والسّهوُ: خَطأٌ عن غَفْلة، وذلك ضَرْبان؛ أحدُهما: أنْ لا يكونَ منَ الإنسانِ جوالبُه ومولّداتُهُ كمَجنونٍ سبَّ إنسانًا، والثّاني أنْ يكونَ منهُ مولّداتُهُ كمَن شَربَ خَمرًا ثمّ ظهرَ منهُ مُنكَرٌ لا عن قَصْدٍ إلى فعلِهِ، والأوّلُ مَعفوٌّ عنهُ، والثّاني مَأْخوذٌ به، وعلى نحوِ الثّاني ذمَّ اللّه تعالى فقال: ﴿عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾[9]، فهو الغفلةُ عن عمَلٍ يَقصِدُه ويريدُ أنْ يعمَلَ به، كُلًّا أوْ جزءًا، فإذا كانَ السّهوُ بسببِ اختيارِ مُقدِّماتٍ توجِبه فهو مأخوذٌ به، وكذلك إذا كانَ عن قصدٍ وعَمْدٍ، وهذا لا يُطلَقُ عليه السّهْوُ،

(1) الفيّوميّ، المصباح المنير: (حضّ).
(2) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 2/ 226.
(3) الخليل، العين: (ويل).
(4) الرّاغب، المفردات: (ويل).
(5) الجوهريّ، الصّحاح: (ويل).
(6) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 14/ 211.
(7) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (سهو).
(8) الفيّوميّ، المصباح المنير: (سهو).
(9) الرّاغب، المفردات: (سهو).

والمرادُ بـ(السّاهونَ) في الآية: الغافِلونَ عنِ الصَّلاة وإقامتِها، نتيجةَ عدمِ الاهتمامِ بها والمُراقبةِ فيها[1].

5) ﴿يُرَآءُونَ﴾: (رأى) أصلٌ يدلُّ على نَظَرٍ وإبصارٍ بعَين أوْ بَصيرةٍ؛ فالرّأيُ ما يراهُ الإنسانُ في الأمْرِ، وجمعُهُ الآراءُ، والعربُ تقولُ: رَيتُهُ في معنى رَأيتُهُ، وراءَى فلانٌ يُرائي، وفعلَ ذلك رِئاءَ النّاس، وهو أنْ يفعَلَ شيئًا ليَراهُ النّاس[2]، ورأيتُ الشّيءَ رُؤْيةً أبصَرتُهُ بحاسَّةِ البَصَر، ومنهُ الريِّاء وهو إظهارُ العمَل للنّاس ليَروهُ ويَظنّوا به خَيرًا[3]، وراءَيْتُهُ مُراءاةً ورِئاءً بالكسْرِ أرَيْتُه أنّي على خِلافِ ما أنا عَلَيْه؛ والمرادُ به في الآية: يفعَلُ المُنافقونَ الفِعْلَ المَقْصودَ به رُؤيةُ الخَلْقِ؛ غَفْلَةً عَن الخالِقِ وعِمايَةً عَنهُ[4].

6) ﴿ٱلْمَاعُونَ﴾: (معن) أصلٌ يدلُّ على سُهولةٍ في جَرَيانٍ أوْ جريٍ أوْ غيرِ ذلك[5]، ومَعَنَ الماءُ يَمعَنُ جَرَى، فهو مَعينٌ، وأمعَنَ الفرسُ إمعانًا تباعدَ في عَدْوِهِ، والماعونُ: اسمٌ جامعٌ لأثاثِ البيتِ[6]، والطّاعةُ، وعن عليٍّ ﷺ: الماعونُ الزَّكاةُ، وعن الفرّاء: الماعونُ هو الماءُ بعَينه، والمَعْنُ والماعونُ: المعروفُ كلُّه لتيسُّرِه وسُهولتِه، والماعونُ: أسقاطُ البيت كالدَّلو والقِدر، والماعونُ في الجاهليّة: العطيّةُ والمَنفعة، وفي الإسلام: الطّاعة والزَّكاة والصَّدقة الواجبة، وكلّه من السُّهولةِ والتّيسُّر[7]؛ فالأصلُ الواحدُ في المادّة هو مُلاءمةٌ واعتدالٌ في أمرٍ، وهذا المعنى يَختلفُ باختلافِ الموضوعاتِ، ففي الإنفاقاتِ ما يكونُ عندَ النّاسِ مَعروفًا غيرَ مُنكَرٍ، وفيه مُلاءَمةٌ لا صُعوبةَ فيه[8]، والمرادُ به في الآيةِ: منعُ الطَّعام والزّكاة والمَعروف اليَسيرِ السَّهلِ القَليل.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

تبيِّن السّورةُ الكريمةُ واقع الَّذي يكذِّبُ بالجزاءِ أوْ بالإسلامِ، من خلال تَعداد صفاته

(1) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 5/ 260.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (رأى).
(3) الفيّوميّ، المصباح المنير: (رأى).
(4) الزّبيديّ، تاج العروس: (رأى).
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (معن).
(6) الفيّوميّ، المصباح المنير: (معن).
(7) ابن منظور، لسان العرب: (معن).
(8) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 11/ 128.

العمليَّة، فذلك الّذي يدفعُ اليتيمَ ويزجرُهُ، ولا يحُثُّ نفسَه ولا غيرَه على بَذْل طَعامِ المِسكينِ الفقيرِ المُحتاج الَّذي لا شيءَ له يقومُ بأوْدِه وكفايتِه، فإذا كان الأمرُ كذلك وكانَ دَعُّ اليتيم ودفعُه وعدمُ الحضِّ على طعام المسكينِ بهذه المثابة، فويلٌ وهلاكٌ وعذابٌ للَّذينَ يَسهونَ عنِ الصَّلاة قلّةَ مُبالاةٍ بها، حتَّى تفوتَهم أوْ يخرُجَ وقتُها، ويَقصِدونَ الرّياءَ بأعمالِهم، ويَعملونَ حيثُ يَرَوْنَ النّاس ويُرونَهم طلَبًا للثَّناءِ عليهم، ويَمنعونَ الزّكاةَ عَن مُستحقّيها منَ الفُقراءِ والمَساكين، ولا ترِقُّ قلوبُهُم للجياع والمُحتاجينَ[1].

بـيـانُ صـفـات المُكـذِّب بالدّين وتصوير أفعاله القبيحة

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

نكتةُ استفتاحِ السّورة بالاستفهامِ:

استفتحَ النّظمُ الكريم السّورةَ بالاستفهام في قولِه تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ﴾؛ لإيقاظِ المُخاطَبين وتنبيهِ الأذهانِ لسماع باقي الكلام والإصغاء لبقيَّةِ الخِطاب، فقد أُريدَ به تشويقُ السّامعِ إلى تعرُّفِ المُكذِّب؛ لأنَّ ذلك ممّا يجبُ على المُتَدَيِّن مَعرفتُهُ؛ ليَحترزَ عنهُ وعن فعلِه[2]، إذ الاستفهامُ في ابتداءِ الكلام يجعَلُ الذّهنَ مُتَيقِّظًا ومُنتبِهًا ومُتشوِّقًا لمعرفةِ المُستفهَم عنهُ، فيتحقّقُ بذلك إقبالٌ على الكلامِ وإصغاءٌ معَ مَزيدِ الاهتمام، فيتمكَّنُ الحكمُ في الذِّهن فضلَ تمكُّنٍ[3].

الاسـتـفـتـاحُ بـالاسـتـفـهـام مُـحَـقِّـقٌ لمَـزيـدِ الاهـتِـمـام والتّشويق

بلاغة الاستفهامِ وغرضُه:

دلَّ الاستفهامُ في قولِه تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ﴾ على التَّعجيبِ؛ فالغرضُ منهُ في السّياق التّعجيبُ من حالِ المُكذِّبين بالجزاءِ، وفي ذلك الاستفهامِ التّعجيبيِّ عن أحوالِ المُكذِّبين

صِفاتُ المُكذِّبين، تَـسـتـدعـي التّعجيبَ المُبين

(1) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 2029.

(2) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 2027.

(3) الواحديّ، التّفسير البسيط: 24/ 356، والهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 372.

وصفاتِهم إشارةٌ إلى أنَّ أحوالَهم عَجيبةٌ وخِلالَهُم غريبةٌ؛ إذ يَجتمِعُ فيها كلُّ سوءٍ وانحِراف، ويحتمل الاستفهامُ أن يدلَّ على التَّقْرير والتَّفْهيم؛ ليَتَذَكَّرَ السّامِعُ مَنْ يَعْرِفُهُ بهَذِهِ الصِّفَةِ[1]، ومثار التّعجيبِ ليسَ في التّكذيبِ بالدّين لشيوعِهِ فيهم، بل في تلك الخِلال والأحوالِ الّتي اتَّصفَ بها المُكذِّبون مِن دعِّ اليتيم وغيرِهِ، فيترقَّبُ السّامعُ ماذا يَرِدُ بعده، وهو قولُهُ: ﴿فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ﴾[2].

دلالةُ التّعبير بفعلِ (الرُّؤية) مادّةً وصيغةً:

الإبصارُ والعِلم، كِنايةٌ عنِ الإخبارِ بالكَلِم

عبّرَ النّظمُ الكريمُ بفعلِ (الرُّؤية) ماضيًا في قولِهِ تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ﴾؛ للدّلالة بصيغتِهِ على أنَّ التّعجيبَ بطَلَبِ الرُّؤيةِ أمرٌ متحقِّقُ الوُقوع، وليدلَّ بمادّتِه إمّا على (الرُّؤيةِ البصريّة)، وهي تتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ[3]، "فإنَّ المُكذّبينَ بالدّين معروفونَ وأعمالُهُمْ مشهورةٌ، فنَزَلَتْ شُهْرَتُهُمْ بذَلِكَ مَنْزِلَةَ الأمْرِ المُبْصَرِ المُشاهَدِ"[4]، ويحتمل أن يكون بمعنى (أخبِرني) كنايةً؛ إذ المعرفةُ والرُّؤيةُ مُستلزمةٌ للإخبارِ؛ فذُكِرَ الملزومُ وأُريدَ اللّازم، ويتعدّى فعل ﴿أَرَءَيْتَ﴾ إلَى مَفْعول واحد؛ لأنَّ البصريَّة تتعدَّى إلَى مَفْعولٍ واحدٍ، وأجاز الرَّضيُّ أنّ الرُّؤيةَ القلبيّة تتعدَّى إلَى واحدٍ؛ لكونِها بمعنى (المعرفة)، فحينَئِذٍ لا تقديرَ في الكَلام[5]، وقرَّر آخرون أنَّ ﴿أَرَءَيْتَ﴾ بمعنى: أخْبِرْني، تَتَعَدَّى لاثْنَيْنِ، أحَدُهُما ﴿ٱلَّذِى﴾، والآخَرُ مَحْذوفٌ، ويَدُلُّ عَلَى أنَّها بمَعْنَى أخْبِرْني قِراءَةُ عَبْدِ اللّه: (أرَأيْتكَ) بكافِ الخِطاب؛ لِأنَّ (كافَ) الخِطابِ لا تَلْحَقُ البَصَريَّةَ[6].

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 10/ 552.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 564.
(3) المظهريّ، تفسيره: 10/ 349.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 565.
(5) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 20/ 450.
(6) أبو حيّان، البحر المحيط: 10/ 552، والسّمين، الدّرّ المصون: 11/ 120.

والَّذي يتبيَّنُ أنَّ طلبَ الإخبارِ بالشّيءِ يتولّدُ منَ الرُّؤيةِ البصريَّة والرُّؤيةِ العِلْميَّة، إذ يلزمُ من كليهما الإخبارُ عن الشّيءِ كِناية، ومن ثَمَّ يجوزُ كِلا الرَّأيين، وإنْ كان عدمُ التَّقدير للمفعولِ الثّاني أوْلى من التّقديرِ لهُ.

تعيينُ مَرجِعِ الضَميرِ:

يرجع ضمير الخطاب في قولِهِ تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ﴾، إلى النّبيِّ الكريم ﷺ[1]، ويكونُ المرادُ تعجيبَهُ من حالِ المُكذِّبين بالدّين وطلبِ الإخبارِ عن حالِهم، أوْ على المعنى المَجازيِّ الصّادقِ بكلِّ مَن تتأتّى منه الرّؤيةُ البصريَّة والعِلْميَّة، فيكونُ التَّعجيبُ لعُمومِ المُخاطبينَ من حالِ المُكذِّبين والطّلبِ منهم الإخبارَ عن أحوالِهم العَجيبة الَّتي يَرَونَها، وهو الأظهر؛ لأنَّ النَّبيَّ الكريمَ يُشاهِدُهم ويَعرِفُ أحوالَهُم، وأمّا المُخاطَبون فإنَّهم مُحتاجونَ لمعرفةِ أحوالِ مَن يُشاهدونَ منَ المُكذِّبين، ولذا أخبرَهُم عن أحوالِهم المُتعدِّدة من دَعِّ اليتيمِ وغيرِهِ[2].

تعجيبُ عمومِ المُخاطَبين، من سـوءِ أفـعـالِ المُكذِّبين

نكتةُ التَّعبيرِ بالاسمِ المَوصولِ:

عبَّر النَّظمُ الكريمُ بالاسمِ الموصولِ ﴿ٱلَّذِى﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ﴾؛ للدّلالة به إمّا على الجنسِ[3]، فيعُمُّ كلَّ مُكذِّبٍ بالدّين من دونِ تحديدٍ له بمكذِّبٍ معيَّنٍ معهود، أوْ للدّلالة به على العَهْد في مكذِّبٍ مَخصوص، والمناسِبُ للمقامِ العموم؛ إذ التَّعجيبُ من حالِ المُكذِّبين بالدّين مثارُهُ صفاتُهم الّتي اتَّسموا بها، وتلك الصِّفاتُ عامّةٌ في كلِّ مكذِّبٍ؛ إذ لا يتأتّى منهم الخيرُ؛ لجحْدِهم بالجزاءِ أوْ بالإسلام اللّذينِ هما سببُ كلِّ خيرٍ[4].

إرادةُ العُموم، يَقتضيها المقامُ المَعلوم

(1) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 2027.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 301.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 566.
(4) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 20/ 451.

دلالةُ التّعبير بفعلِ (التَّكذيبِ) مادّةً وصيغةً:

المُبالغةُ في التَّكذيب من صفاتِ المُتكبِّر العَنيد

جاء التّعبيرُ بفعلِ (التّكذيب) مُضارِعًا مضعَّفًا في قولِهِ تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ﴾؛ للدّلالةِ بصيغتِهِ على تكرُّرِ صُدورِ التَّكذيبِ منهُم معَ دوامِهِ، إذ كلَّما يَسمَعون الآياتِ تُتلَى عليهِم يصدُرُ منهم تكذيبٌ وإدبارٌ عنِ الحقِّ، واختارَ النَّظمُ صيغةَ المضعَّف للدّلالة على المُبالغة في التّكذيبِ ونسبةِ الكذِب للحقِّ، وليدلَّ بمادّتِه على رَمْيِهم الدّينَ بالكذبِ وعدمِ مُطابقتِهِ للواقعِ، أوْ عدمِ التَّصديقِ بوُقوعِهِ.

نوعُ الباء ودلالتها:

المُعتدي الأثيم، يُكذِّبُ بالحقِّ والدّين

الباء في قولِهِ تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ﴾؛ دالّةٌ على التّوكيدِ والتّقوية؛ لأنَّ الفعلَ متعدٍّ بنفسِهِ، فتكونُ الباءُ مقوّيةً للتّعديةِ مُفيدةً للتّأكيد، فهو يُكذِّبُ الدّينَ الحقَّ بلا تقديرِ مُضافٍ، أوِ الجزاءَ والحِسابَ بتقديرِ مُضافٍ مَحذوف، أي: يُكذّب وقوعَهُ وحُصولَهُ، وأمّا إنْ أُريدَ بالدّين يوم الحِساب؛ فإنَّ الباءَ معدّيةٌ بتقديرِ مضافٍ، تقديرُهُ: (يكذّبُ بيوم الدّين)؛ وفي ذلك إشارةٌ إلى أنَّ تكذيبَه المُستمرَّ المُتكرِّرَ بدلالةِ (المُضارع)، المُبالَغ فيه بدلالةِ (التّضعيف) قد التصقَ بالدّين وأحاطَ به، فيكونُ التّكذيبُ في أعلى دَرَجاتِهِ كمًّا وكَيفًا.

معنى تعريفِ لفظ (الدّين):

إنكارُ الحِساب أساسٌ لكلِّ قُبحٍ مُجانِبٍ للصَّواب

التّعريف في لفظ (الدّين) في قولِهِ تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ﴾؛ للعَهْدِ الصّادق على يومِ الحِساب والجزاء؛ بقرينةِ أنَّ مَن يُنكِرُ يومَ الدّينِ والحساب والجزاءِ فإنَّه يُقدِمُ على كلِّ الموبقات، بخلافِ مَن يُؤمِنُ بالحسابِ لكنَّه يُنكِرُ الإسلام فإنَّه قد يتّصفُ بالأخلاقِ الصّالحةِ لإيمانِهِ بيومِ الحِساب[1].

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 302.

نوع الفاء ودلالتُها:

التّكذيبُ بالجَزاء سَـبَـبٌ لـكـلِّ فحشاء

تحتمل الفاء في قولِهِ تعالى: ﴿فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ﴾ أن تكون للعطف السّببيِّ[1]، أي: "لعطفِ الصفةِ الثّانيَةِ على الأولى؛ لإفادةِ تسَبُّبِ مجموعِ الصِّفَتَيْنِ في الحُكْمِ المَقْصودِ من الكلامِ، وذلكَ شأنها في عطفِ الصِّفاتِ إذا كانَ موصوفُها واحدًا؛ فمعنى الآيَةِ عطْفُ صفتي: دَعِّ اليَتيم، وعدمِ الحضِّ على إطْعامِ المِسْكينِ عَلَى جُرْمِ التَّكذيبِ بالدّينِ، وهذا يُفيدُ تَشْويهَ إنْكارِ البَعْثِ بما يَنْشَأُ عَنْ إنْكارِهِ مِنَ المَذامِّ، ومِنْ مُخالَفَةٍ لِلْحَقِّ، ومُنافيًا لِما تَقْتَضيهِ الحِكْمَةُ مِنَ التَّكْليفِ، وفي ذَلِكَ كِنايَةٌ عَنْ تَحْذيرِ المُسْلِمينَ مِنَ الاقْترابِ مِنْ إحْدَى هاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ بأنَّهُما مِنْ صِفاتِ الَّذينَ لا يُؤْمِنونَ بالجَزاءِ"[2].

وتحتمل الفاء أن تكون داخلةً في جواب شرط مَحذوف، "والمَعنى: هلْ عرفْتَ الَّذي يُكذِّبُ بالجزاءِ مَن هو؟ إنْ لم تَعرفْهُ فذلكَ الَّذي يُكذِّبُ بالجَزاء هو الَّذي يَدُعُّ اليَتيمَ"[3]، وهذا الوجهُ محتمِلٌ وقويٌّ؛ لأنَّ ﴿أَرَءَيْتَ﴾ بمعنى: أخبرني، ولمّا لم يتأتَّ الإخبارُ من المُخاطَب ترتّبَ الجواب على الشَّرط المقدّرِ المَحذوف، لكنَّ ظاهرَ النّظم يفيدُ التّفريعَ التّسبُّبيَّ عنِ التّكذيبِ بالدّين، وما يؤدّي إليه من أمراضٍ اجتماعيَّةٍ وأخلاقٍ أنانيَّة. بقيَ أنَّ الإعرابَ حينئذٍ لـ(ذلك) على أنَّه مُبتدأ، والموصولُ خبرُهُ، والجملةُ الاسميَّةُ جوابٌ لذلك الشَّرط المقدَّر، والتّقديرُ: (إنْ طلبتَ معرفةَ ذلك المكذِّب بصفاتِهِ، فهو الَّذي يدعُّ اليتيمَ"[4].

نكتةُ التّعبيرِ باسمِ الإشارةِ للبَعيدِ:

آثر النّظمُ الكريمُ استعمالَ اسمِ الإشارةِ للبعيدِ ﴿فَذَٰلِكَ﴾؛

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 10/ 554.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 565.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 804.
(4) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 363.

"لِتَمْييزِهِ أَكْمَلَ تَمْييزٍ حَتَّى يَتَبَصَّرَ السّامِعُ فيهِ وفي صِفَتِهِ، أَوْ لِتَنْزيلِهِ مَنْزِلَةَ الظّاهِرِ الواضِحِ بحَيْثُ يُشارُ إِلَيْهِ"[1].

فائدة التّعبيرِ بالمَوصولِ:

أفاد التّعبير بالاسم الموصول في قولِهِ تعالى: ﴿فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ﴾؛ الإبهامَ المُحتاجَ إلى التّفصيلِ والتّوضيح، فيكونُ هنالك تشويقٌ للمُخاطَبِ لمعرفةِ المفسِّر.

بلاغة استعمال مفردة (الدّعّ) مادّةً وصيغةً:

جَـرْسُ الكلمة يوحي بالخُشونةِ والـغِـلـظَـة كمعناها

آثر النّظمُ الكريمُ استعمال مفردة ﴿يَدُعُّ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ﴾؛ ليدلَّ بمادّته على الدَّفعِ العنيفِ والاستخفافِ الكبيرِ والجَفاءِ الشَّديد على اليتيم، أي: يَدفَعُهُ عن حقِّهِ دَفْعًا بعُنفٍ وجَفوةٍ؛ كقوله: ﴿يُدَعُّونَ إِلَىٰ نَارِ جَهَنَّمَ دَعًّا ﴿١٣﴾﴾ [الطور: 13]، فيَظلِمُهُ ويَدفَعُهُ عن حقِّهِ فلا يُعطيه[2]، وجاء بصيغة المضارع للدّلالة به على التّجدُّدِ الاستمراريِّ لفعلِ التّعنيفِ والدّفعِ الشّديدِ لليتيم، ممّا يدل على قسوةِ القلب واستحكامِ التّكذيبِ بالجَزاءِ والحِساب، وفي اختيارِ هذه الصّيغة المضعَّفة ما يفيدُ القوّةَ والشدَّة؛ إذ حاكَتْ شدّةُ صوتِ الدّال وعمقُ حرفِ الحَلْق مدى التّعنيف البالغ والمُفرط في الإيذاء، ففي قوله: ﴿يَدُعُّ﴾ "بِالتَّشْديدِ فائِدَةً، وهيَ أَنَّ يَدُعُّ بالتَّشْديدِ مَعْناهُ أَنَّهُ يَعْتادُ ذَلِكَ، فلا يتناول الوعيدُ مَنْ وُجِدَ مِنْهُ ذَلِكَ ونَدِمَ عَلَيْهِ"[3].

معنى تعريف لفظ ﴿ٱلْيَتِيمَ﴾:

تعريف لفظ ﴿ٱلْيَتِيمَ﴾ للجنسِ المُفيدِ للاستغراق، فالمُكذِّبون بالدّين لا يُفرِّقونَ بينَ يتيمٍ وغيرِهِ؛ فالكلُّ عندَهم سواءٌ في التّعامُلِ معَهُ بالإيذاءِ والتّعنيف.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 564.
(2) الواحديّ، التّفسير البسيط: 24/ 357.
(3) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 302.

توجيه تخصيص اليتيم بالذّكر:

مَـن لَـم يَـرأفْ بـاليـتـيـم فلن يَـرحَـمَ العـاجِزَ الفَقير

خصَّ النّظمُ الكريم ﴿ٱلۡيَتِيمَ﴾ بالذّكر في قولِهِ تعالى: ﴿فَذَٰلِكَ ٱلَّذِي يَدُعُّ ٱلۡيَتِيمَ﴾، مع أنَّ المُكذِّبَ يدُعُّ كلَّ الفُقراء ويُعنِّفهم؛ "لأنَّه أحقُّ بالمَرحَمَة من سائرِ المَساكين، كما يدلُّ عليه قولُهُ: ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ﴾؛ لأنَّه يدلُّ بالأَوْلويَّة عَلَى أنَّه لا ينفق على المِسكين بلْ يَدُعُّهُ"[1].

مناسبة العطفِ ودلالته:

البُخلُ والشُّحُّ الـشّـديـد، خُلَّتانِ للتّكذيبِ بالوَعيد

دلَّ العطف في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ﴾ على الجَمعِ والاقتران بينَ عدَمِ الحضِّ على طعامِ المِسكين ودَعِّ اليَتيم، إذ نتيجةُ التّكذيبِ بالجَزاءِ والحِساب يُقدِمُ على هاتينِ الخَصلتينِ المُؤذيتينِ، فالجامعُ عقليٌّ لاتِّحاد المُسنَدِ إليهِ فيهما.

دلالةُ النّفي بحرف (لا):

انتفاءُ الإطعامِ للمَساكين مِن شيَم المُكذِّبين بالدّين

عبّرَ النّظمُ الكريمُ بـ(لا) في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ﴾؛ للدّلالة على نَفْيِ الحالِ والاستقبال؛ فهو لا يحضُّ على إطعامِ المِسكين في وقتٍ دون آخر، بل في جميعِ أوقاتِهِ وأحواله، ممّا يدلُّ على قسوة القلب الشديدةِ، وامتلاء النّفس بحب الدُّنيا الطّاغي على جميع المشاعر الإنسانيّة، فلا يطرأ عليه تغييرٌ بسبب الرّحمة أو الرّأفة.

دلالةُ التّعبير بصيغة المضارع:

انـتـفـاءُ وازِعِ الإقـبـال عـلى الـفـضـائـل، داعٍ إلى تركِها والإقـبـال على الرَّذائل

جاء التّعبير بفعلِ (الحضِّ) مُضارعًا في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ﴾؛ للدّلالةِ على الاستمرارِ التَّجدُّديِّ؛ فهو تاركٌ للحضِّ على إطعامِ الفُقراء بشكلٍ مُستمرٍّ ودائم بُخْلًا وتكذيبًا بالجزاءِ عليهِ، ومِن ثَمَّ استحقَّ الذَّمَّ عليهِ[2]، "وهذا إيذانٌ

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 20/ 452.
(2) الواحديّ، التّفسير البسيط: 24/ 358.

بأنَّ الإيمانَ بالبعثِ والجزاءِ هو الوازعُ الحقُّ الذّي يغرِسُ في النَّفْسِ جُذورَ الإقْبالِ عَلَى الأعْمال الصّالِحَة؛ حَتَّى يَصيرُ ذَلِكَ لَها خُلُقًا إذا شَبَّتْ عَلَيْهِ، فزَكَتْ وانْساقَتْ إلَى الخَيْرِ بدونِ كُلْفَةٍ ولا احْتياجٍ إلَى أمْرٍ، ولا إلَى مَخافَةٍ مِمَّنْ يُقيمُ عَلَيْهِ العُقوباتِ، حَتَّى إذا اخْتَلَى بنَفْسِهِ وأمِنَ الرُّقَباءَ جاءَ بالفَحْشاءِ والأعْمالِ النَّكْراءِ"[1].

نكتةُ حذفِ مُتعلّق فعل (الحَضِّ):

حذفَ النّظمُ الكريمُ مُتعلَّقَ فعلِ (الحضِّ) في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ﴾؛ للدّلالة على العُموم، فيكونُ صادِقًا بعدمِ حضِّ نفسِهِ وعدمِ حضِّ غيرِهِ من النّاس[2]، فيكونُ بمُنتهى البُخل والشُّحِّ.

بلاغةُ الكِناية في ترك الحَضِّ:

البخل ومَنْعُ المَعروف، خُلُقُ المُكذِّبين المألوف

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ﴾ كنايةٌ عن البُخْلِ الشَّديد؛ إذ يلزَمُ مِن عدمِ التّحريض على العِناية بالفقراءِ والمَساكين وعدمِ تقديمِ الطَّعام المستحَقِّ لهم أنَّه بمُنتهى البُخل والقَسوة، وذلك موجِبٌ للَّوم والتّعنيف، قال الهرريّ: "فإنْ قلتَ: قد لا يحضُّ المرءُ في كثيرٍ من الأحوال، ولا يُعَدُّ ذلك إثمًا، فكيفَ يُذَمُّ به؟ قلتُ: إمّا لأنَّ عدمَ حضِّهِ لعدمِ اعتقادِهِ بالجزاء، وإمّا لأنَّ تركَ الحضِّ كنايةٌ عن البُخل ومنعِ المَعروف عن المَساكين، ولا شُبهةَ في كونِهِ محلَّ الذَّمِّ والتَّوبيخ، كما أنَّ منعَ الغيرِ منَ الإحسانِ كذلك"[3]، فكُنّي "بنفي الحضِّ عن نَفي الإطعام؛ لأنَّ الَذي يشحُّ بالحضِّ على الإطْعامِ هوَ بالإطْعامِ أشَحُّ"[4].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 565.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 303، وحاشية القونويّ على تفسير البيضاويّ: 20/ 452، والهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 364.
(3) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 364.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 566.

توجيه تخصيص الدّعِّ وعدمِ الحَضِّ بالذّكر:

لا يُـشـتـرَطُ في التّمثيل الحصرُ بل بيان الأشهر الأعرف

خصَّ النّظمُ الكريمُ خَصلتينِ من خِصال المكذِّب بالدِّين بالذِّكر في قولِهِ تعالى: ﴿فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلۡيَتِيمَ ۝٢ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ﴾ معَ أنَّ المكذِّبَ بالدّينِ لا يَقْتَصِرُ عَلَيهما، فجعلَ "المنعَ بالمعروفِ والإقدامَ على إيذاءِ الضَّعيف عَلَمًا للتّكذيب بالجزاء؛ ليُؤذِنَ بأنَّهما من الشِّدَّةِ والغِلظةِ بمكانٍ يَنبغي أنْ يَحترزَ المُؤمنونَ عن أمثالِهما؛ لأنَّهما مِن أوصافِ الكافرينَ المُكذِّبين بيومِ الدّين، وإليهِ الإشارةُ بقول الزَّمخشريِّ: "فما أشدّهُ مِن كلام، وما أخوفَهُ مِن مَقام! وأنَّها جديرةٌ بأنْ يُستدلَّ بها على ضَعْفِ الإيمانِ"[1].

دلالةُ استعمال حرف الاستعلاء:

الـحـضُّ عـلى الخير من صنيع أهل العزائم

استعمل النّظمُ الكريمُ حرفَ الجرِّ ﴿عَلَىٰ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ﴾؛ للدّلالةِ على الاستعلاءِ المَجازيِّ؛ لأنَّ الحضَّ لا يكونُ على الطَّعام أوِ الإطعام، لكنَّه أُريدَ به التَّمكُّنُ والعلوُّ المعنويُّ مبالغةً في عدم تحريضِهِ على تقديمِ الطَّعامِ للمسكين، ولمّا كان الحضُّ على طعام المساكين من صنيع أهل العزائم، ناسب استعمال التَّركيب الَّذي فيه مبالغةٌ للتَّلميح والإيماء إلى حضِّ أهل الإيمان على طعام المسكين، فغايةُ النّفي التَّعريضُ بإثبات الفعل لأهله، وبالتّالي دلَّ التّركيبُ على ذمِّ المكذِّبين ومدح المؤمنين.

فائدة التَّعبيرِ بلفظِ ﴿طَعَامِ﴾ دونَ (إطعام):

تـعـدُّدُ الاحـتـمـالات تُثري الدّلالات

عبَّرَ النَّظمُ الكريمُ بلفظِ ﴿طَعَامِ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ﴾؛ للدّلالةِ به إمّا على ما يُطعَمُ، فيكونُ اسمَ ذات، أوْ للدّلالة به على اسمِ مصدرِ الإطعام، فيكونُ اسمَ حدثٍ، فالمكذِّبُ بالدّين لا يحضُّ على ذاتِ الطَّعام ولا على الإطعامِ نفسِه، فإنْ "كان الطّعامُ بمعنى (الإطعام) فهو ظاهرٌ، وإلّا ففيهِ مُضافٌ مقدَّرٌ، أي:

(1) الزَّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 804، والطّيبيّ، فتوح الغيب: 16/ 595.

بذلِ طَعامِ المِسكين، واختيارُهُ على (الإطعام)؛ للإشعارِ بأنَّه كأنَّه مالكٌ لما يُعطَى لهُ؛ كما في قولِهِ: ﴿فِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ مَّعۡلُومٞ ٢٤ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ ٢٥﴾ [المعارج: 24 - 25]، فهو بيانٌ لشدّةِ الاستحقاقِ، وفيه إشارةٌ للنَّهيِ عنِ الامتنان"[1].

نوع الإضافةِ ودلالتها:

أضافَ النَّظمُ الكريمُ لفظَ ﴿طَعَامِ﴾ إلى ﴿ٱلۡمِسۡكِينِ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ﴾؛ للدّلالة به إمّا على مجرّدِ التَّخفيف اللَّفظيِّ؛ بناءً على أنَّ: "الطَّعامَ: اسْمُ الإطْعام، وهوَ اسْمُ مَصْدَرٍ مُضافٌ إلَى مَفْعولِهِ إضافَةً لَفْظيَّةً، ويَجوزُ أنْ يَكونَ (الطَّعامُ) مُرادًا بهِ ما يُطْعَمُ؛ كَما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿فَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ﴾ [البَقَرَة: 259]، فتَكونَ إضافَةُ (طَعام) إلَى (المِسْكين) مَعْنَويَّةً عَلَى مَعْنَى (اللّام)، أي: الطَّعامُ الَّذي هوَ حَقُّهُ عَلَى الأغْنياءِ، ويَكونُ فيهِ تَقْديرُ مُضافٍ مَجْرورٍ بـ(عَلَى) تَقْديرُهُ: (عَلَى إعْطاءِ طَعامِ المِسْكين)"[2]، ونكتة الإضافة الدّلالة "عَلَى أنَّ ذَلِكَ الطَّعامَ حَقُّ المِسْكين، فكأنَّهُ مَنَعَ المِسْكينَ ممّا هوَ حَقُّهُ، وذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى نِهايَةِ بُخْلِهِ وقَساوَةِ قَلْبِهِ وخَساسَةِ طَبْعِهِ"[3].

تخصيصُ الطَّعام بالمِسكين، دليلُ استحقاقِه وبرهان ظلمه من المانِعين

معنى تعريفِ لفظ ﴿ٱلۡمِسۡكِينِ﴾ ونُكتةُ إفراده:

عُرِّفَ لفظُ ﴿ٱلۡمِسۡكِينِ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ﴾؛ للاستغراقِ؛ مُبالغةً في نَفي حضِّهِ على الإطعام؛ فهو لا يحثُّ على إطعامِ أيِّ مسكينٍ أوْ فقيرٍ محتاجٍ، مهما بلغ عَوَزُه، واشتدّت حاجتُه، "واخْتيرَ المفردُ؛ لأنَّ اسْتغْراقَه أشمَلُ"[4]، ولذلك لم يأتِ مجموعًا.

الإفرادُ في سياقِ النّفي مُحقّقٌ للاستغراقِ الشُّموليّ

(1) القاسميّ، محاسن التّأويل: 9/ 552.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 566، وأبو حيّان، البحر المحيط: 10/ 552.
(3) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 302، وحاشية القونويّ على تفسير البيضاويّ: 20/ 452.
(4) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 20/ 452.

نوع الفاء ودلالتها الارتباطيَّة بالسّابق:

العطفُ أوِ الجزاءُ له أثَرٌ في انقِطاعِ الكَلام وارتباطِ الأجزاء

تحتمل (الفاء) في قولِهِ تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ أن تكون للجزاءِ والجوابِ، والتَّقديرُ: "إذا كانَ عدمُ المبالاةِ باليتيمِ من ضَعْفِ الدّين، والموجِبِ للذَّمِّ والتَّوبيخ؛ فالسَّهْوُ عن الصَّلاة الَّتي هي عِمادُ الدّين، والرّياءُ الَّذي هو شعبةُ الكُفر ومنعُ الزّكاة الَّتي هي قَنطرةُ الإسلام أوْلى بذلك، ولذلك رتَّب عليهِ الوَيل"[1]، ويَنبني على هذا أنْ يكونَ قولُهُ: ﴿لِّلْمُصَلِّينَ﴾ منقطعًا عن الكلام السّابق، من حيثُ إنَّ: "المُرادَ بالمصلّين غيرُ المُكذِّب بالدّين؛ لأنَّ المُكذِّب المُعبّرَ عنه بـ(الَّذي) للعَهْد الكافرُ كالوليدِ والعاصِ، و(المُصلّون): المُسلِمونَ، والَّذي يدلُّ على أنَّ المراد بـ(المصلين) غيرُ المُكذِّب، قولُ الزَّمخشريِّ: "ثمَّ وُصِلَ بهِ قولُهُ: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾، كأنَّه قالَ: "فإذا كانَ الأمرُ كذلك، فويلٌ للمُصلّين الَّذين يَسهونَ"[2]، وأفادت الفاء التَّرقّيَ في الشَّناعة، ولذا رتّبَ عليها (الويل) فقال: "ترقٍّ لما هو أقوى، أي إذا كان ما ذكرَ بهذه المثابةِ فما بالُ الغافلِ عن صَلاته؟ والحاصلُ أنَّ ما ذكرَ من أوّلِ السّورَة كونُه شَرْطًا وسببًا لكونِ ترتُّبِ كونِ الوَيل للمُصلّين، كأنَّه قيل: إذا كان الأمرُ كَذَلكَ فالسّهو والرّياءُ ومنعُ الزَّكاة أحقُّ بذلك، لكونِها فوقَ ذلك، وإذا كانَ السَّهو وأخواهُ أحقَّ بذلك فويلٌ للمصلّين"[3].

وتحتمل أن تكون الفاء عَلَى "معنى التَّفْريع والتَّرتُّبِ والتَّسَبُّبِ، فيَجيءُ عَلَى القَوْلِ: إنَّ السّورَةَ مَكّيَّةٌ بأجْمَعِها أنْ يَكونَ المُرادُ بـ(المُصَلّينَ) عَيْنَ المُرادِ بـ(الَّذي يُكَذِّبُ بالدّينِ، ويَدُعُّ اليَتيمَ، ولا يَحُضُّ عَلَى طَعامِ المِسْكينِ)، فقَوْلُهُ ﴿لِّلْمُصَلِّينَ﴾ إظْهارٌ في مَقامِ الإضْمارِ؛ كَأنَّهُ قيلَ: فوَيْلٌ لَهُ عَلَى سَهْوِهِ عَنِ الصَّلاةِ، وعَلَى الرّياءِ،

(1) المظهريّ، تفسيره: 10/ 349.
(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 804.
(3) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 20/ 455، والطّيبيّ، فتوح الغيب: 16/ 594.

وعَلَى مَنْعِ الماعونِ"[1]، وتلخَّص من هذا الكلام أنَّ الخلافَ في ارتباطِ المصلّين بالمُكذِّب بالدّين دعا إلى الاختلافِ في تحديدِ دلالةِ (الفاء)، فمَن حكمَ بأنَّ المُصلّين هو المكذِّبُ بالدّين جعلَ الفاءَ للسَّببيَّةِ، ويكونُ مِن وضْعِ الظّاهرِ مَوضِعَ المضمَر، ومَن جعلَ (المُصلّين) هم المُسلمينَ رأى أنَّ (الفاءَ) واقعةٌ في جوابِ شرطٍ مقدّرٍ، ولا يخفى أنَّ الأنسبَ الارتباط؛ لأنَّ السّورةَ في تَعدادِ أوصافِ المكذِّبِ بالدّين، إلا أنَّ النَّظمَ حرصَ معَ ذكرِ الأوصاف على التَّهديدِ والوَعيد بالعذاب، فعطفَ بلفظِ العَذاب مع ذكرِ بقيَّة الصِّفات.

غرضُ تنكيرِ لفظ (وَيْلٌ):

نُكِّر لفظُ (ويلٌ) في قولِه تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾؛ للدِّلالةِ على التَّعظيم والتَّفخيم من ذلك العذابِ الشَّديد، والغرضُ منَ التَّعظيم الرّدعُ والزّجر للمُكذِّب بالدّين المُتحلّي بتلك الصِّفات الذَّميمة، حتى يعودَ لجادَّة الصَّواب ويتخلَّق بصفاتِ المُسلمينَ، أو لردع المنافقين عن نفاقهم، ويعلموا أنَّ الرّياءَ يُقرِّبُهم في المعتقد من المكذِّبين، وذلك بحسب معنى الفاء كما سبق بيانُه.

التَّعظيمُ والتّفخيم للتَّهديدِ منَ العَذابِ الأليم

نكتةُ ترك سرد الصِّفات وإيرادِ لفظِ (وَيْل):

غيّرَ النَّظمُ الكريمُ الأسلوبَ بإيرادِ قولِه تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ بدلَ القولِ: (ويُصلّي ساهيًا عنها)؛ وذلك لتفريع الوعيد على المتقدِّم ذِكرُه، على أحد القولين، ولو جاء الكلام سردًا لما احتمل هذا المعنى، وللتَّخلُّص من سَردِ الصِّفات المثيرِ للسَّآمة، فوضعَ لفظَ (الوَيل) للتَّهديدِ والوعيدِ أثناءَ سردِ الصِّفات، و"لأنَّ ذَلِكَ التَّتابُعَ لا يَخْلو مِنْ كَثْرَةِ تَكْرارِ النَّظائِرِ فيُشْبِهُ تَتابُعَ الإضافاتِ الَّذي قيلَ إنَّهُ

تتابُعُ الصِّفات، يقودُ إلى السَّآمةِ في سَماعِ الكَلِمات

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 566، والمظهريّ، تفسيره: 10/ 349.

مُناكِدٌ لِلْفَصاحَةِ، مَعَ الإشارَة بتوسُّط (وَيْلٌ) لَهُ إلَى أنَّ الويلَ ناشئٌ عَنْ جَميعِ تِلْكَ الصِّفاتِ الَّتي هوَ أهْلُها"[1].

نوع اللام ودلالتها:

تـخـصـيـصُ العَـذاب، يَـردَعُ عـنِ التَّـكـذيـبِ بالحِساب

اللّام في قولِه تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾؛ للاستحقاقِ والاختصاص، فيكونُ التَّهديدُ أشدَّ وأنكى؛ لأنَّ سَماعَ المهدَّد بتخصيصِ العَذاب به واستحقاقِهِ لهُ يَجعلُهُ يَرتدِعُ عن تلك الصِّفاتِ الذَّميمةِ الَّتي أعلاها التَّكذيبُ بالدّين والحِساب.

معنى تعريفِ لفظ ﴿لِّلْمُصَلِّينَ﴾ ونكتة الجمع:

تعميمُ الدّلالة مُناسِبٌ للتَّهديد الفَظيع

تعريف لفظ ﴿لِّلْمُصَلِّينَ﴾ للاستغراقِ المُفيدِ للعُموم؛ سواءٌ أُريدَ بالمصلّين المُكذِّبون بالدّين أوْ أُريدَ بالمصلّين من يُظهر إسلامه؛ فكلُّ أفرادِ المُصلّين من الفريقين يكونُ الوَيل لهم إنْ غفَلوا عنِ الصَّلاةِ وتركوها غيرَ مُبالينَ بأدائِها، ومِن مُلائماتِ التَّهديد والتَّخويف أنْ يكونَ مُتناولًا للجميعِ بلا استثناءٍ، "وأتَى بصيغةِ الجمعِ؛ تنبيهًا على أنَّ الكثرة ليستْ لها عندَهُ عزّةٌ؛ لأنَّ إهانةَ الجمعِ مُستلزمةٌ لإهانةِ الأفراد من غيرِ عَكْس فقال: ﴿لِّلْمُصَلِّينَ﴾"[2].

نكتةُ وضْعِ الظّاهرِ (المُصلّينَ) مَوضِعَ الضَّمير:

القـول بـوضـع الظّـاهـر موضع المضمر باعتبار التّفسير

وَضَعَ النّظمُ الكريم الظّاهرَ مَوضِعَ المُضمَر في قولِه تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ ولم يقُل: (فويلٌ لهُ أو لَهُم)؛ بناءً على أنَّ المرادَ بـ(المُصلّين) في النّظم هم المُكذِّبونَ بالدّين وليسوا المُسلمين؛ للدّلالة على أنَّهم لم يَكتفوا بتلك الخِصالِ الذَّميمة، بل زادوا عليها صفاتٍ شنيعةً منَ الغفلةِ عنِ الصَّلاة، وأدائِها رياءً ومَنعِهم الزَّكاةَ، قالَ القاسميّ: "و(المُصلّينَ) من بابِ وضعِ الظّاهرِ موضِعَ المضمَر؛ للتّسجيلِ عليهم بأنَّ أشرفَ أفعالِهم وصوَرِ حسناتِهم سيّئاتٌ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 566، والمظهريّ، تفسيره: 10/ 349.
(2) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 22/ 280.

وذنوب، لعدمِ ما هي به مُعتبرةٌ من الحُضور والإخلاص"[1]، وعلى جعل المصلّين المنافقين، فالكلام على ظاهره وليس هناك إظهارٌ لما حقُّه الإضمار.

دلالةُ الاسمِ الموصولِ:

تعليلُ الوَيل للمُصلّين بالصِّلةِ الكاشِفةِ عن العَيب المُشين

جاء التَّعبير بالاسمِ المَوصولِ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ﴾؛ للتّعليل بما في صلة الموصول، فهم استحقّوا الويل والوعيد والتّهديد؛ لأنَّهم عن صلاتهم ساهون، فهو تعليلٌ بإظهار صفة المستحقِّ للوعيد، وأوقعَ النّظمُ الموصولَ نَعْتًا؛ للدّلالة على التَّخصيصِ الصّادقِ بالمُصلّين المُسيئينَ في صَلاتِهم دونَ المُحسِّنينَ والمُجوِّدينَ لها.

دلالةُ استعمال الضَّميرِ المُنفصِل:

السَّهو عن الصّلاة هو علّة الوعيد، وبه استحقَّ السّاهي التّهديد

استعمل النّظمُ الكريمُ ضميرَ الغائبِ ﴿هُمۡ﴾ العائدِ إلى (المُصلّين)، دون أن يقول: (الَّذين يسهون عن صلاتهم)؛ للإشعار بخصوص الوعيد لهم وتأكيده، أي: الويل لهم دون غيرهم؛ فالوعيد خاصٌّ بمن هذه صفتُه، وهذا حالُه، فأفاد الاسمُ الموصولُ التَّعليلَ والتَّخصيص، ثم أفاد الضَّميرُ تخصيصًا آخر؛ لبيان شناعة السَّهو عن الصَّلاة، وعدم إعطائها حقوقَها ومقتضياتِها.

نكتةُ التّعديةِ بحرف ﴿عَن﴾ دونَ (في):

السَّهو عن الصَّلاة كِنايةٌ عنِ الرَّغبةِ عنها وعدم الاكتراث بها

آثر النّظمُ الكريمُ استعمال حرف ﴿عَن﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ﴾، دون حرف (في) للدّلالة على المُجاوَزة؛ حيثُ يتجاوزُ السّهوُ والغفلةُ وقلّةُ الاكتراث الصَّلاةَ رغبةً عنها، بمعنى أنَّهم لا يُؤدّونَها ولا يُقيمونها، و"لأنَّ السّهْوَ إذا عُدّي بـ(عن) يكونُ بمعنى: غافلينَ مُعرضينَ وعدمِ المُبالاةِ بها"[2]، وصلاةُ المُؤمنِ لا

(1) القاسميّ، محاسن التّأويل: 9/ 553.
(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 20/ 454.

تخلو عنِ سهْوٍ فيها، "والمَذمومُ هو السَّهوُ عنها بمَعنى تَركِها والتّفريطِ فيها لا السَّهوِ فيها"[1]، ولذا لم يقُلِ: (في صَلاتِهم ساهون)؛ لأنَّ ذلك شأنٌ بشريٌّ ينجُمُ عن التّعَبِ والقلقِ، بخلافِ السَّهْوِ عنها؛ فإنَّه ينجُمُ عن رَغبتِهم عنها وعدمِ تعلُّقِهم بأدائِها، ولا يكترثونَ إنْ غَفَلوا عن أدائِها أصْلًا.

نوع الإضافةِ وغرضها:

الـصَّـلاةُ ما بين إقامتها وإماتتها يـتـعـيّن مـصير صاحبها

أُضيفَ لفظُ (الصَّلاة) إلى ضَميرِ الغائبينَ في قولِهِ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ﴾؛ للدّلالة على تعيينِ الصَّلاة وتعريفِها؛ إذ يكتسِبُ المُضافُ التَّعريفَ منَ المُضافِ إليه، والإضافة بمعنى اللّام، إذ هي صلاةٌ لهم، يُعرفون بها، ويكتسبون حكم الذّمِّ بسببها، فهي ليست كصلاة غيرهم المقبولة، فللمؤمنين صلاةٌ معهودةٌ، يُقيمونها في حياتهم، ولهؤلاء صلاةٌ معهودةٌ كذلك، لا يُقيمونها في حياتهم، بل يُميتونها ويُنقصونها.

دلالةُ التّعبير بصيغة اسم الفاعل:

الغَفلةُ شِعارُهم والإعـــــراضُ قَرارُهم

آثر النّظمُ الكريمُ التّعبير باسمِ الفاعلِ ﴿سَاهُونَ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ﴾؛ للدّلالة بصيغتِهِ على وصفٍ مُلازم لهم، وأنَّ ذلك الوصفَ قد رَسَخَ فيهم على سبيلِ الاستحكام والتّمكُّنِ فيهم، وفي نسبةِ السَّهْوِ إليهم ما يدلُّ على تعمُّدِهم فهو صادرٌ منهم راغبينَ فيه، وليدُلَّ بمادّتِهِ على السَّهوِ المجازيِّ بمعنى الغفلةِ والإعراضِ والتَّرك.

غرضُ تقديمِ شبه الجملة على المسند:

حَـضْـرُ الـسَّـهْـوِ بالـصَّلاة، دليلُ عـدمِ الاكـتراثِ والمُبالاة

قدّمَ النّظمُ الكريمُ الجارَّ والمَجرور ﴿عَن صَلَاتِهِمۡ﴾ على المشتقِّ ﴿سَاهُونَ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ﴾؛ للدّلالة على الحَصْرِ والتَّخصيصِ الإضافيِّ، فهم عن الصَّلاةِ يَسهونَ

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 373.

بخلاف أعمالِهم الدُّنيويَّة الأخرى فإنَّهم لا يَسهونَ عنها، ويلزمُ من ذلك سَهوُهُم عن كلِّ ما يُفرَضُ عليهم، ففي حصرِ السّهْوِ بالصَّلاة مع أنَّها كتابٌ موقوتٌ دليلٌ على عدمِ ملاحظتِها بالكلّيَّة، والانشغالِ عنها بأعمالِهم وشؤونِهم الحياتيَّة، وما ذلك إلّا دليلُ التّكذيبِ بالحِساب والجَزاء.

بلاغة المجاز في لفظ ﴿سَاهُونَ﴾:

احتمال الاستعارة التّصريحيّة والتّهكّميّة والمجاز المرسل

شُبِّه ترك العمل بمقتضى الصّلاة من إصلاح الظّاهر والباطن بالسَّهو عنها، فهم يُصلّون أمام النّاس لكنّهم لا يعملون بمقتضاها المطلوب، الَّذي لأجله شُرعت الصَّلاة، والسَّهْوُ: ذُهولٌ عن أمرٍ سبق علمُه، وهم لم يذهَلوا عن الصّلاة بل تركوا العمل بمقتضاها فضلًا عن الخشوع فيها؛ فهو تشبيه ترك العمل وإقامتها في ذاتِها وفي الحياة بالسّهو، "بجامعِ الإعراضِ في كلٍّ؛ لأنَّهم تاركونَ لها رأسًا، أوْ إنْ حصلَتْ منهم تكونُ رياءً وسُمعةً، فهي كلا صَلاةٍ"[1]، وهو من باب الاستعارة التّصريحيّة التَّبعيّة.

ومن فسّر السّهوَ عن الصَّلاة بتركها، جعل السَّهوَ مُستعارًا للإعْراضِ والتَّرْكِ عن عَمْدٍ اسْتِعارَةً تَهَكُّميَّةً مِثْلَ قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ﴿٤١﴾﴾ [الأنعام: 41] أي: تُعْرِضونَ عَنْهُمْ، ومِثْلُهُ اسْتِعارَةُ الغَفْلَةِ لِلْإعْراضِ في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿بِأَنَّهُمْ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا وَكَانُواْ عَنْهَا غَـٰفِلِينَ ﴿١٣٦﴾﴾ [الأعْرافِ: 136]، وذَلِكَ يُنادي عَلَى أنَّ وصْفَهُمْ بالمُصَلّينَ تَهَكُّمٌ بِهِمْ بأنَّهُمْ لا يُصَلّونَ[2].

ويحتمل أن يكون السّهو مَجازًا مُرسَلًا لعلاقةِ (اللّزوم) بينَ السَّهوِ والغَفلة، "فالسُّهو هنا مجازٌ عن الغفلةِ وعدمِ المُبالاة؛ لكونِهِ لازمًا له وإنْ كان بَيْنَهُما فرقًا؛ بأنَّ الغفلةَ اللّازمةَ للسَّهْوِ الحقيقيِّ

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 373.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 569.

غيرُ اختياريَّةٍ، والغفلةَ المرادةَ مَجازًا اختياريَّةٌ؛ فإنَّ هذا القدر كافٍ في العَلاقة؛ فحينَئِذٍ إطلاقُ (المُصلّين) عليهم معَ غفلتِهم، بلْ معَ تركِهم رأسًا؛ لأنَّ الصَّلاة مِن شأنِهم أنْ يُصلّوها؛ فأُطلِقَ المُصلّونَ عليهم مَجازًا بعلاقةِ الاستعدادِ لها"[1].

دلالةُ التّعبيرِ بجُملةِ الصِّلة اسميَّةً:

عبَّر النّظمُ الكريمُ بجملةِ الصِّلة اسميَّةً في قولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ﴾؛ للدّلالة على أنَّ الغفلةَ عنِ الصَّلاةِ والإعراضَ عنها دأبُهُم وعادتُهُم المُستمِرّة، وفي ذلك إشارةٌ إلى أنَّهم تاركونَ لمقتضيات الصَّلاة على سبيلِ الثُّبوتِ والدّوام، وثبوت السّهو عن الصّلاة هو الّذي رماهم بنار الوعيد.

ديمومة السَّهو عن الصَّلاة هو الّذي رماهم بنار الوعيد

دلالةُ الاسمِ المَوصولِ:

عبّرَ النّظمُ الكريمُ بالاسمِ المَوصول ﴿ٱلَّذِينَ﴾ في قولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ يُرَآءُونَ﴾؛ للدّلالة به على تعليلِ ثبوتِ الوَيلِ للمُصلّين، فرياؤهم سببُ صلاتهم المسهوِّ عنها.

دلالةُ تقديمِ الضَّميرِ على المُسنَدِ الفِعليّ:

قدّمَ النَّظمُ الكريمُ المُسندَ إليه على المسند الفعليِّ في قولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ يُرَآءُونَ﴾؛ لِتَقْوِيَةِ الحُكْم، أي: تَأْكيدِه[2]؛ إذ تكرَّرَ الإسناد إلى الضَّميرِ مرَّتين، معَ إفادتِه اختصاصَ الرّياءِ بهم على سبيلِ المبالغةِ والادِّعاء؛ لأنَّ شأنَ المُؤمنين إنْ وقعَ منهُم رياءٌ استغفَروا وتابوا بخِلافِ المُكذِّبين بالدّين؛ فإنَّهم يتعمَّدونَ الرّياءَ ولا ينفكّونَ عنه، فانحصَرَ فيهم الرّياءُ لذلك.

التَّقويةُ والانحصارُ مُثبِتٌ للإخبار

بلاغة التّعبير بصيغة المضارع والمفاعلة:

جاء التَّعبير بصيغة المضارع لفعل الرّياء في قولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 20/ 454.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 568.

هُمْ يُرَآءُونَ﴾؛ للدّلالةِ بصيغتِهِ على التَّجدُّدِ الاستمراريِّ في صُدورِ الرّياء منهم في صَلاتهم وسائرِ أعمالِهم الخيريَّة، ودلّتْ صيغةُ (المفاعلة) على المُشاركة والمُبالغة؛ إذ كلُّ واحدٍ من هؤلاء المُظهرين للصَّلاة يُرائي بها الآخرين، ويظهرُ العملَ الحسَنَ سُمعةً ووَجاهةً دُنيويَّةً، فهم "يقصِدونَ أنْ يرى النّاسُ أنَّهُمْ على حالٍ حسنٍ وهم بخلافِهِ؛ ليتحدَّثَ النّاسُ لهم بمحاسِنَ ما هم بموصوفينَ بها، ولذلكَ كثُرَ أنْ تُعطف السُّمْعَةُ عَلَى الرّياءِ، فيُقالُ: رياءٌ وسُمْعَةٌ، وهَذا الفِعْلُ واردٌ في الكَلامِ عَلَى صيغَةِ (المُفاعَلَةِ) ولَمْ يُسْمَعْ مِنْهُ فِعْلٌ مُجَرَّدٌ؛ لِأَنَّهُ يُلازِمُهُ تَكْريرُ الإراءَةِ"[1].

مُلازمَةُ الإراءة بَحثًا عنِ السُّمعةِ والوَجاهَة

نكتةُ حذفِ مَفعولَي ﴿يُرَآءُونَ﴾:

حُذِفَ متعلق فعلِ ﴿يُرَآءُونَ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ﴾، والتّقديرُ: (يُراؤونَ النّاسَ أعمالَهُم) أي: يُرونَ النّاسَ أعمالَهُم ليُروهم الثّناءَ عليها[2]، وغرضُ الحذفِ إفادةُ العُموم، فهم يُراؤونَ كلَّ النّاس وجميعَ ما يصدُرُ عنهُم من أعمالٍ تُفيدُ السُّمعةَ والوَجاهة، ويَحتملُ أنْ يكون الفعلُ المتعدّي مُرادًا به اللّزوم، أي: الَّذين يوجَدُ مِنهم الرّياءُ ويَتحقَّقُ فيهم تحقُّقًا مُلازِمًا لا ينفكُّ عنهُم، واجتماع الدّلالتين ليس ببعيد، فصفةُ الرّياء راسخةٌ فيهم، وعدم ذكر المفعولَين للعلم بهما من السّياق.

التَّعميمُ واللّزومُ يُفيدانِ عدَمَ انفكاكِ الرّياء عنِ القَوْم

نكتة اختلاف التّعبيرِ باسمِ الفاعل ﴿سَاهُونَ﴾ وبالفِعلِ المضارع ﴿يُرَآءُونَ﴾:

اختلف التَّعبيرُ من حيث الصّيغةُ بين الإخبار عن المصلّين بالسّهو والمراءاة، فعبّرَ باسم الفاعل ﴿سَاهُونَ﴾ وبالفعلِ المضارع ﴿يُرَآءُونَ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝ ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ﴾؛ وذلك لبيان أنَّ السَّهو عن الصّلاة مرتبطٌ بأمرٍ ثابتٍ

علّةُ الرّياء المتجدِّد ثبات عدم الإيمان المفضي إلى السَّهوِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 568.

(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 20/ 455.

وهو عدم إيمانهم، وأما الرّياءُ فهو يتجدّد بحسب الموقف والزّمان والاعتبار، وعلّة الرّياء المتجدِّدة السّهوُ الثّابت المقترن بعدم الإيمان.

بلاغة الاحتراس في العطف:

المُرائي في عَطائِهِ شَحيحٌ في مالِهِ

أفاد عطفُ ﴿وَيَمۡنَعُونَ ٱلۡمَاعُونَ﴾ على ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ يُرَآءُونَ﴾؛ اقترانَ منع الماعون عن النّاس بالرّياء، والجامعُ بينَ الجُملتين عقليٌّ؛ لاتحادِ المُسندِ إليهِ فيهما، ولكونِ المُرائي في العطاءِ مُستلزمًا للشُّحِّ في المال، كما أفادَ العطفُ إثباتَ الدّليل على ريائهم وبحثِهم عنِ السُّمعةِ في أعمالِهم؛ إذ منعُهُم الماعون دليلُ بُخلِهم وشُحِّهم، فعطاؤُهُم في بعض الأحيانِ للسُّمعةِ والوَجاهةِ ليس إلّا، فأفاد العطف تفسيرَ سبب العطاءِ في بعض الأحوال والاحتراس عن مظنّة الخير فيهم، فهم إنْ أعطَوا لاكتساب السُّمعة، لأنَّهم على التَّحقيق مانعون للماعون.

وهناك تناسب بين مراءاة النّاس ومنع الماعون، "قال المُحقِّقونَ في المُلاءَمَةِ بين قوله: ﴿يُرَآءُونَ﴾ وبَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿وَيَمۡنَعُونَ ٱلۡمَاعُونَ﴾ كَأَنَّهُ تَعالَى يَقولُ: الصَّلاةُ لي والماعونُ لِلْخَلْقِ، فما يَجِبُ جَعْلُهُ لي يَعْرِضونَهُ عَلَى الخَلْقِ، وما هوَ حَقُّ الخَلْقِ يَسْتُرونَهُ عَنْهُمْ؛ فكَأَنَّهُ لا يُعامِلُ الخَلْقَ والرَّبَّ إلّا عَلَى العَكْسِ"[1].

دلالةُ التَّعبير بصيغة المضارع:

تـجـدُّدُ حَـبْـسِ المـاعـون مِـن البُخلِ المأفون

عبّرَ النَّظمُ الكريمُ بفعلِ (المَنْع) مُضارعًا في قولِهِ تعالى: ﴿وَيَمۡنَعُونَ ٱلۡمَاعُونَ﴾؛ للدّلالة على إثباتِ المَنْع وعدمِ الإنفاقِ لهُم على سبيلِ التَّجدُّدِ الاستمراريِّ، وإنَّما عبَّر عنهُ بالفعلِ دونَ الاسم؛ لأنَّ الزّكاةَ والإنفاقَ يحدثانِ على سبيلِ التَّقطُّعِ والتَّجدُّد، بخلافِ السّهْوِ والإعراضِ عنِ الصَّلاة؛ فإنَّه أمرٌ ثابتٌ فيهم، ولذا عبَّر عنه

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 305.

بالاسمِ في قولِهِ: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ﴾، وليدلَّ بمادّتِهِ على الحبسِ والتَّقييد للماعونِ، فلا يُقدِّمونَهُ للضّيفان بل يَحجبونَهُ ولا يُحرِّكونَهُ.

نكتةُ حذفِ المفعولِ الأوّل لفعل (يَمنَعونَ):

حذفَ النّظمُ الكريمُ المفعولَ الأوّلَ في قولِهِ تعالى: ﴿وَيَمۡنَعُونَ ٱلۡمَاعُونَ﴾؛ للدّلالة على العموم معَ الاختصارِ؛ فهم يَمنعونَ الماعونَ عن كلِّ النّاسِ بلا تمييزٍ بينَ قريبٍ أوْ بعيد، وما ذلك إلّا دليلُ الإقتارِ والحِرص وشدّةِ البُخل[1]، قال السَّمين: "ولم يَذْكُرِ المفعولَ الأوَّلَ للمَنْع؛ إمّا للعِلْم به، أي: يَمْنعونَ النّاسَ أوِ الطّالبينَ، وإمّا لأنَّ الغَرَضَ ذِكْرُ ما يَمنعونَهُ لا مَنْ يمنعونَ؛ تنبيهًا على خَساسَتِهم وضَنِّهم بالأشياءِ التّافهةِ المُسْتَقْبَحِ مَنْعُها عند كلِّ أحدٍ"[2].

العُمومُ والاختصار، يَدُلّانِ على الحِرصِ والإقتار

بلاغة الاستعارة في لفظ ﴿ٱلۡمَاعُونَ﴾:

آثر النّظمُ الكريمُ استعمال مفردة (المنع)؛ في قولِهِ تعالى: ﴿وَيَمۡنَعُونَ ٱلۡمَاعُونَ﴾؛ للدّلالة على إيقاف أمرٍ يجب أن يمضي، ففيه تصويرٌ للماعون وتشخيصٌ له بأنَّه ماضٍ في سبيلِ الخير، فيأتي أولئك فيمنعونه عن المضيِّ ويوقفونه عن العمل، فلفظ ﴿ٱلۡمَاعُونَ﴾ شُبِّه بشخصٍ يمضي فيُمنع، على سبيل الاستعارة المكنيَّة.

إيقافُ الماعون، لِحُبِّ المالِ المَضنون

معنى تعريف لفظ ﴿ٱلۡمَاعُونَ﴾:

عرّفَ النَّظمُ الكريمُ لفظَ ﴿ٱلۡمَاعُونَ﴾ بـ(أل) في قولِهِ تعالى: ﴿وَيَمۡنَعُونَ ٱلۡمَاعُونَ﴾؛ للدّلالة بهِ إمّا على الاستغراقِ إنْ كان الماعونُ بالمعنى الحقيقيِّ وهو كلُّ ما يُنتفَعُ بهِ، أوْ على العهْد إنْ كان المرادُ بالماعونِ المالَ أوِ الزّكاةَ، "ففيهِ زَجْرٌ لكافّةِ النّاس عنِ البُخل بهذه الأمورِ الحَقيرةِ؛ فمَن بَخِلَ بهذا الحقيرِ يَبخَلُ بالأمور

الاستغراقُ والعَهد يَدُلّان على كمالِ النّكد وتمام البُخلِ

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 373.
(2) السّمين، الدّرّ المصون: 11/ 124.

العِظام بالأولويَّة، ولذا خصَّ الذِّكرَ بـ(الماعون)؛ وإلّا فالبخلُ مذمومٌ مُطْلَقًا"[1].

بلاغة فنِّ الجِناس:

الجناسُ اللَّفظيّ يفيدُ التَّناسُبَ المعنويّ

عبّرَ النَّظمُ الكريمُ في خِتام السّورة بالجناسِ النّاقِص في قولِه تعالى: ﴿وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ﴾؛ لتحقيقِ الانسجامِ الصَّوتيِّ بين (المَنْع والمَعْن)، وليكونَ هنالك تناسُبٌ معنويٌّ أيضًا بينَ المَنْعِ الدّالِّ على التَّقتير الشَّديد والماعونِ الدّالِّ على الشّيءِ القليلِ الحَقير؛ إذ المعنُ هو الشّيءُ القليلُ.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الدّعُّ والدّفْعُ:

كلُّ دعٍّ دفعٌ دون العكس

(الدّعُّ) هو الدّفعُ بشدّةٍ وعُنف، بخلافِ (الدّفع) الَّذي قد يكونُ عنيفًا وقد يكونُ رَفيقًا، وبهذا تكونُ العلاقةُ بين الدَّعِّ والدّفع العمومَ والخصوصَ المُطلق، ولذا استعملَ النَّظمُ القرآنيُّ (الدَّعَّ) في قولِه تعالى: ﴿فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ﴾؛ إذ المُكذِّبُ بالدّين يدفعُ اليتيمَ بعنفٍ لا بلينٍ، مع أنَّ اللّازم أنْ يُعامَلَ باللّين والرَّحمة[2].

النِّفاق والرِّياء:

النّفاقُ مختصٌّ بالإيمان، والرِّياءُ مختصٌّ بالأعمال

(المُنافِقُ) هوَ المُظْهِرُ لِلْإيمانِ المُبْطِنُ لِلْكُفْرِ، والمُرائي المُظْهِرُ ما لَيْسَ في قَلْبِهِ مِنْ زيادَةِ خُشوعٍ؛ ليَعْتَقِدَ فيهِ مَنْ يَراهُ أنَّهُ مُتَدَيِّنٌ، أوْ تَقولُ: المُنافِقُ لا يُصَلّي سِرًّا، والمُرائي تَكونُ صَلاتُهُ عِنْدَ النّاسِ أحْسَنَ[3].

الحضُّ والحثّ:

الحضُّ أعمُّ مُطلقًا منَ الحَثّ

(الحثُّ) قيدُ السَّوْقِ والسّيرِ مأخوذٌ فيهِ دونَ (الحضِّ)، قالَ

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 20/ 455.
(2) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 3/ 206.
(3) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 304.

الخليل: الفرقُ بينَ الحضّ والحثّ، أنّ الحثّ يكونُ في السَّير والسّوْق وكلِّ شيءٍ، والحضُّ لا يكونُ في سَيرٍ ولا سَوْقٍ[1].

السَّهو والنّسيان والغفلة:

النِّسيان إنّما يكونُ عمّا كانَ، والسّهو يكونُ عمّا لم يكُن، تقولُ: نسيتُ ما عرَفْتُهُ، وفرقٌ آخَرُ: أنَّ الإنسان إنّما يَنسَى ما كان ذاكِرًا له، والسّهو يكونُ عن ذكرٍ وعن غيرِ ذكرٍ، لأنّه خفاءُ المعنى بما يَمتنِعُ به إدراكُهُ، والفرقُ بينَ السَّهو والغَفلة: أنّ الغفلةَ تكونُ عمّا يكونُ، والسَّهو يكونُ عمّا لا يكونُ، تقول: غفلتُ عن هذا الشَّيء حتّى كانَ، والغفلة تكونُ عن فعلِ الغَير، تقولُ: كنتُ غافلًا عمّا كانَ مِن فلان، ولا يجوزُ أنْ يَسهى عن فعلِ الغير؛ فالسّهو لازمٌ أنْ يتعلّقَ بعملٍ من نفسِهِ، وإذا تعلّق بعملٍ من الغيرِ فهو غفلةٌ[2]، ولذا عبَّر النّظمُ بلفظِ السَّهو في قولِهِ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ﴾؛ لأنَّ السَّهو مُرتبِطٌ بصَلاتهم وهي فعلُهُم، وإنْ كان اللّفظ مُستعارًا للدِّلالة على التَّرك والإعراضِ عنِ الصَّلاة.

النِّسيانُ أخصُّ مُطلقًا مِنَ السَّهو، والسّهوُ مختصٌّ بفعلِ النّفس، والغفلةُ بفعلِ الغَير

(1) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (حضّ)، والطّيبيّ، فتوح الغيب: 16/ 592.
(2) العسكريّ، الفروق اللُّغويّة، ص: 97.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثامن والستون،
من سورة القَدْرِ إلى سورة النَّاس
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثامن والستون، من سورة القَدْرِ إلى سورة النَّاس
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 68 ، 828 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-655-42-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 68 : المجلد الثامن والستون، من سورة القَدْرِ إلى سورة النَّاس.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-655-42-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-7916426 بتاريخ 2026/01/07م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"